الوجود العربي – الإسلامي في سنغافورة (بحث في أنموذج التعايش الاجتماعي)

أ.م.د. سمير عبد الرسول العبيدي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة:

يمثل العنصر البشري الركن الأبرز في المشروع النهضوي لأي بلد من البلدان ؛وبرغم ذلك فقد عزفت بعض الدراسات عن التطرق لهذا الموضوع ،وربما يعود ذلك لجملة من الأسباب لعل من أبرزها إن دراسة هذا الجانب يستلزم توفر خبرات مسبقة،بل وفي كثير من الحالات يستلزم أن يكون الباحث من مواطني البلد ذاته.

وإذا كانت الدراسات الحديثة في العالم العربي والإسلامي قليلة في هذا الصدد، فإنها تحظى باهتمام واسع على الصعيد العالمي، لذا يتوجب الاهتمام بالدراسات الاجتماعية ،بالرغم من عدم جاذبيتها للكثيرين إذا ما قورنت بالجوانب السياسية والاقتصادية ، والتي تشغل ذهن المهتمين في غالب الأحيان.

تعد جزيرة سنغافورة (682,3 كم2) في المحيط الهندي إحدى النماذج المتميزة والتي تستحق دراستها ملياً ، فهي دولة حديثة التكوين إذ يرجع تأسيسها للعام 1819، وتتألف بالأساس من المهاجرين وهي الوحيدة بهذه الصفات خارج إطار العالم الجديد ، ورغم إنها اصغر دولة في آسيا والرابعة على مستوى العالم ،إلا أن اقتصادها يقع في خانة أفضل 10 اقتصاديات على المستوى العالمي ، وإذا أضفنا لما تقدم خلوها تقريبا من الموارد الطبيعية واكتظاظها السكاني وتركيبتها الأثنية – الدينية المتنوعة ، لأدركنا على الفور أن جوهر النهضة السنغافورية يكمن في طاقاتها البشرية؛ أي وضع السياسات الملائمة والتي تلبي احتياجات المجتمع المحلي مع الإيفاء بمستلزمات السوق الخارجية ، وهو مايوفر نوعا من الاستقرار الداخلي يسمح باستقطاب الاستثمارات الخارجية .

وفي هذا السياق شكل الوجود العربي – الإسلامي جزءاً من هذا النسيج الداخلي المتراص، وأسهموا مع إقرانهم في دفع عجلة الاقتصاد السنغافوري ، وفي الوقت نفسه تمتعوا بحيز من الحقوق والحريات ضمن دولة القانون والمؤسسات .

1- التركيبة السكانية :-

شهد أقليم جنوب شرق اسيا تغييرات ديموغرافية في القرن الماضي سواء في أعداد السكان و نوعيتهم وتوزيعهم . و كان أسباب هذا التغير ، ظهور الصناعة الأوربية ، والتي نجم عنها زيادة حجم التجارة بين دول الأقليم و القارة الاوروبية . و من ثم أهتمت الحكومات الأوربية بمساعدة الحكومات المحلية على الأرتقاء بمستوى معيشة سكانها عبر بناء الموانيء وزراعة المحاصيل الصناعية المخصصة للتصدير[1] .

كان من ضمن أسباب هذه الزيادة السكانية ظاهرة الهجرات البشرية و النزوح الجغرافي و هي بشكل عام عالمية الطابع وموغلة في القدم ، عرفت في الحرب كما عرفت في السلم ، و أختلف شكلها بأختلاف ظروف البلدان المصدرة و المستقبلة و الحقب التاريخية ، مع الأخذ بنظر الأعتبار أن ما يحدث من هجرات يتحدد غالبا" بالقرب الجغرافي و العلاقات التاريخية بين بعض الدول .

تنامت هذه الظاهرة في بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل و القمع السياسي و الديني و العنصري ، ثم أتت العولمة *لتفاقم* من حركة البشر و توسع رقعة البلدان المعنيّة بهذه الظاهرة ، حيث يوجد في بداية الألفية الثالثة مهاجر واحد من 35 مستقراً في بلده.

كما ودفعت العولمة الأقتصادية الى تغيير أتجاهات الهجرة ، فأصبحت بلدان مثل سنغافورة[2] و أندونيسيا محط أنظار الباحثين عن عمل من الهند و الصين و باكستان ، وأصبح المشرق العربي . خاصة البلدان الخليجية . مقصوداً من مهاجرين من الفلبين و سريلانكا وغيرها [3] .

أ . الهجرة :-

منذ تأسيس المدينة عام 1819 ، حجم وتكوين السكان في سنغافورة تم تحديده نتيجة للتفاعل بين الهجرة و الزيادة الطبيعية . وطوال القرن التاسع عشر كانت الهجرة العامل الرئيسي في النمو السكاني . في حين أصبحت الزيادة الطبيعية أكثر أهمية بعد عام 1920 ، و في عام 1980 أصبحت الهجرة تحتل أهمية ثانوية . وكان معظم المهاجرين من الذكور البالغين، وفي العام 1947 سجل و لأول مرة تراجع دور الهجرة أذ بلغت نسبة السكان ممن ولدوا في سنغافورة 56 % ، وأرتفعت هذه النسبة الى 78 % في عام 1980 .

مرت الهجرة الى سنغافورة بمراحل متعددة ، أذ أنخفضت خلال الأزمة الأقتصادية العالمية (1929 – 1933) ،ثم توقفت خلال أعوام الحـــرب (1941 – 1945)، وأستؤنفت على نطاق ضيق في العقد (1945 – 1955) ؛ ومعظم المهاجرين قدموا من الصين ، و الهند ، أو سومطرة و شبه جزيرة الملايو، أذ سمح البريطانيون بحرية الأنتقال بين سنغافورة و المناطق الريفية و المدن الصغيرة . وعقب الأستقلال فرضت الحكومة رقابة صارمة على الهجرة ، وتم منح تصاريح أقامة مؤقتة فقط لأصحاب الكفاءات ، ومعظم هؤلاء يتوقع عودتهم الى بلدانهم عند أنتهاء عقودهم ، في حين واجه المهاجرين غير الشرعيين و من يستخدمهم الغرامة و السجن .

و بدءاً من العام 1980 من الممكن أن نميز بين فئتين متميزتين . العمالة غير الماهرة ، وتتألف في معظمها من الشباب غير المتزوجين من ماليزيا ، و الهند ، وتايلاند ، والفلبين ، وسريلانكا ، وتحظر القوانين عليهم الزواج من المواطنات بدون أذن مسبق ، للحيلولة دون حصولهم و أبنائهم على الجنسية .أما الفئة الأخرى فتضم العمال المهرة وأصحاب الكفاءات، وغالباً ما يعملون لصالح الشركات الغربية المتعددة الجنسيات ، و هم في غالبيتهم مصحوبون بأسرهم و ليست لديهم النية بالأقامة الدائمة في سنغافورة [4] .

واجهت سنغافورة مشكلة الأكتظاظ السكاني ، ولكن الحكومة أجبرت على التساهل في منح الاقامات بسبب النمو الأقتصادي السريع خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، بالرغم من أنها حاولت الأعتماد و بأستمرار على زيادة الفوائد الأقتصادية في مقابل التقليل من الأثار السيئة للهجرة مع الأخذ بالحسبان التركيبة الأثنية و الدينية للمجتمع السنغافوري ، وللحيلولة دون وقوع أية أشكالات قد تؤثر على أستقرار البلد و بالتالي ستنعكس على مسيرة التطور الأقتصادي و التي تعتمد أساساً على أستقطاب الأستثمارات الأجنبية .

وهكذا توجهت سنغافورة لفتح سوق العمل لديها بشكل أنتقائي نحوالبلدان التي تتشابه تركيبتها الأثنية مع التركيبة المحلية و من ثم تم التوجه نحو الجارة القريبة "ماليزيا " ثم الصين، وقد رافقت ذلك عدة أجراءات منها التشدد في إجراءات التسجيل و تحديث الأحصاءات الحكومية بأستمرار لأبقاء معدلات العمالة ضمن الأطر المعدة سلفاً ، كما و يتم التعامل بحزم و صرامة من قبل السلطات مع أية مخالفات قد ترتكب من قبل أصحاب العمل لضمان ديمومة الأقتصاد [5] .

ب . الأثنيات و الأديان :-

يشكل المجتمع السنغافوري أنموذجاً متميزاً ضمن المحيط الأسيوي ، أذ أنه يتكون بالأساس من المهاجرين ، أي أنه مجتمع حديث التكوين كليةً ، وهو ما تؤكده الأحصاءات ، أذ بلغ عدد

السكان في عام 1819 حوالي 1000 نسمة ، كانوا جلهم من الصيادين الفقراء ، وسرعان ما شهدت البلاد أزدهاراً أقتصاديا" بحكم موقعها الأستتراتيجي كمحطة للسفن التجارية المبحرة بين أوربا من جهة و الشرق الأقصى و أستراليا من جهة أخرى ، فنشطت كميناء حر وفي مجال أعادة التصدير . وخلال العقود الثلاثة الأخيرة تضاعل هذا النشاط مع نمو الصناعات التحويلية و الخدمات المالية مما ساعد على تحقيق معدلات نمو أقتصادي تفوق الأداء العالمي . و أصبحت ضمن ما يعرف " بالنمور الأسيوية " ، كما وكان أقتصادها أقل تضرراً أبان أزمة العام 1997 ، بسبب السياسات الأقتصادية الناجحة وتنوع الشركاء التجاريين ؛ و أن بقي الأقتصاد عرضة للتقلبات العالمية من جراء الطلب على المنتجات الألكترونية ، التي تشكل جزءاً كبيراً من الصادرات السنغافورية [6] .

أسهمت هذه المعطيات في تحديد معدل و طبيعة المهاجرين إلى سنغافورة ، فأرتفع عدد السكان عام 1824 الى 10863 نسمة ، في حين أنه وبموجب أقدم إحصاء رسمي تم تحديد المكونات الأثنية فيه يعود الى عام 1860 ، حيث بلغ عدد السكان 80792 نسمة ، يمثل الصينيون 9, 61 % و الهنود 05, 16 % و الملايو 5, 13 % و الأوربيون 5, 8 % ،ولم يطرأ تغيير يذكر على هذه النسب[7] .

واستناداً إلى آخر الإحصائيات المتوفرة (تموز 2008) ، بلغ عدد السكان (بما فيهم المقيمين) 4608167 نسمة ، في حين ينقسم السنغافوريون إلى 76,6% صينيون ، الملايو 14% ، الهنود 7,9% ، أخرى 1,4% . أما اللغات الرسمية فهي الصينية (وتضم عدة لهجات أبرزها الماندارين) 58,8% ، الإنكليزية 23% (وهي لغة الإدارة ومجتمع الأعمال) ، الملايو 14,1% ، التاميلية 3,2% ، أخرى 0,9% (تعداد عام 2000) .

أما بالنسبة للفئات العمرية :-

الفئات العمرية	النسبة
0-14 سنة	%14,8
15-64 سنة	76,5
+65	%8,7

في حين يبلغ معدل النمو السكاني لسنغافورة 1,135% ، ويبلغ معدل العمر المتوقع عند الولادة للذكور 79,29 ، وللإناث 84,68 وهو من بين أعلى المعدلات في العالم . ومعدل الإنجاب

1,08 والـولادات 8,99 / 1000 نسـمة ، أمـا الوفيـات 4,53 / 1000 نسـمة ، ومعـدل وفيـات الأطفال دون الخامسة 2,3 / 1000 ولادة(إحصائيات 2008) [8].

يشكل الدين ركناً أساسيا من أركان المجتمع السنغافوري ، فكفل الدستور مبدأ حرية العبادة ، مما أوجد حالة من التسامح الديني بين الأعراق المختلفة . ولقد حمل المهاجرون عقائدهم معهم ، لذا يمكن القول إن جميع الأديان تكاد تكون ممثلة في سنغافورة . واستناداً إلى أحدث الإحصائيات الحكومية (تعداد عام 2000) ، تمثل البوذية والطاوية وهما ديانتان صينيتان تقليديتان ما نسبته 42,5% و8% على التوالي ، المسيحية 14,6% (الكاثوليكية والبروتستانتية والإنجيلية) ، الهندوسية 4% وأديان أخرى 1,6 %. كما توجد معابد يهودية وسيخية مع الإشارة إلى إن ما نسبته 14,8% من السكان لا ينتمون إلى أي دين [9].

العام	مجموع السكان*	المواطنون
1960	1,646,4	.....
1965	1,886,6	.....
1970	2,074,5	2,013,6
1980	2,413,9	2,282,1
1990	3,047,1	2,735,9
2000	4,027,9	3,273,4
2004	4,166,7	3,413,3
2005	4,265,8	3,467,8
2006	4,401,4	3,525,9
2007	4,588,6	3,583,1
2008	4,839,4	3,642,7

***الأعداد بالملايين .**

Source:www.focussingapore.com/information

2. العرب و المسلمون في سنغافورة : –

أ. البدايات الأولى :–

يشكل المسلمون ما نسبته 13,9% من السكان و ويبلغ عددهم حوالي 650000 نسمة وهم في غالبيتهم العظمى من الملايو ، وهناك عدد قليل من العرب والهنود إضافة إلى بعض الصينيين ، ويعتبر المسلمون في سنغافورة من أنشط مكونات المجتمع ، وهم أسبق وجوداً من الأخرين ممثلين بعنصر الملايو الذين أستقروا في سنغافورة بحكم القرب الجغرافي ، وفي واقع الأمر أن أرجح الروايات تشير الى أن الأسلام وصل في عام 625 هـ عبر بعض التجار الحضارمة اليمنيين وهناك نظرية أخرى تشير الى دور مسلمي تركستان الشرقية الصينية في هذا الصدد [10] .

يشكل الحضارمة الغالبية العظمى من العرب في سنغافورة و يبلغ عددهم حوالي 14 000 نسمة ، وقد حرصوا على أدامة صلاتهم بالوطن الأم ، مما خلق نوع من العلاقات التجارية ، كما ووفر نقطة أنطلاق للتجار العرب الذين يفدون الى سنغافورة .

وحين أسس رافلز سنغافورة حاول أستقطاب العرب من المناطق الخاضعة للحكم البريطاني إذ كان التجار العرب يزورون الجزيرة منذ القرن الرابع عشر ، لكنها كانت ممراً لهم ، لا مستقراً ؛ وأسس رافلز نفسه شارع العرب قرب قصر السلطان الملاوي المتحالف مع البريطانيين وكتب في يومياته : " يجب الأهتمام تماماً بالسكان العرب . و لاأرى مكاناً يصلح لهم غير جوار قصر السلطان" . ولا يزال هذا الشارع يحمل نفس التسمية الى يومنا هذا .

كان العرب الذين قطنوا سنغافورة من التجار ، خصوصاً من آل الجنيد الحضارمة وأقاموا شواهد عمرانية جميلة كالقصور والمساجد والمدارس، و لاتزال آثار العز العربي التليد بادية في الشارع الذي جددته الحكومة . و بعد آل الجنيد ، حل آل الكاف و السقاف ، من كبار التجار، وأستقروا في شارع العرب أيضا حيث بنوا قصوراً ؛ وجاء معظم الحضارمة الأوائل واللاحقين من أندونيسيا حيث كانوا يعملون وجمعوا ثرواتهم الكبيرة ، لا من اليمن مباشرةً ، وعقب الأستقلال عام 1965 و وقوع حضرموت تحت الحكم الشيوعي بعد قيام اليمن الجنوبي عام 1967 ، زاد عدد الحضارمة في سنغافورة ، حيث وجدوا لهم ملاذاً تنفسوا فيه بعض الحرية ، وكانت لهم اليد الطولى في الأزدهار الأقتصادي للجمهورية الناشئة .

دمجت السلطات بين العرب و الملايو المسلمين ، و كذلك فعل الملايو الذين أخذوا الدين الأسلامي عن الحضارمة ، لكن هذا المزج أضاع بعض سمات الهوية العربية لديهم برغم من أن غالبيتهم كانوا يرسلون أبنائهم الى حضرموت وهم يافعون للدراسة وتعلم اللغة العربية، ليعودوا الى سنغافورة فيديروا أعمال أسرهم .

لقد تحول بعض العرب من التجارة الى الأستثمار العقاري ، فأمتلكوا أراضي زراعية شاسعة ؛ لكن الأستثمار العقاري تراجع بعد فرض السلطات ضوابط صارمة على الأيجارات في الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي ، وهذا مما أدى الى عزوف الأسر عن أرسال أبنائها الى حضرموت لارتفاع التكلفة المادية ؛لذا فقليل من الحضارمة صغار السن ممن يجيدون العربية في الوقت الحاضر [11] .

ب . النظام التعليمي : –

تبنت سنغافورة دستوراً يقوم على العلمانية ، ألا أنه في الوقت نفسه شدد على أحترام الحقوق والحريات الأساسية ، وهذا أمر له أهميته في مجتمع يتميز بتعدد الأثنيات و الطوائف، وكان من القرارت الأيجابية التي أتخذتها الدولة لدى الاستقلال اعتماد اللغة الإنكليزية كلغة رسمية في الأدارة والتعليم ومجتمع الأعمال بالرغم من سيادة لغات أخرى محلية كالصينية والملايو والتاميلية ، ولكن الدولة أرتأت القيام بذلك حتى لا تفتح الباب أمام أجتهادات بوجود أنحياز لأي مكون من مكونات المجتمع و هي قرارات ساعدت المسلمين على الشعور بأنهم جزء من الأمة السنغافورية وأنهت أية نزعات أنفصالية .

وعليه يوجد في سنغافورة 90 مدرسة خاصة أستوعبت ما مجموعه 15 % من أبناء المسلمين ، غير أن الحكومة وضعت ضوابط تقضي بألا يتجاوز عدد الطلاب في كل مدرسة 400 طالب ، و قد لعبت هذه المؤسسات دوراً أيجابياً في الحفاظ على الهوية العربية و الأسلامية ، ألا أنه يلاحظ تراجع الأهتمام بتدريس اللغة العربية حتى بين المدرسين المسلمين الذين يفضلون التدريس بلغة الملايو بالأضافة الى اللغة الأنكليزية ، ألا أن هذا الأمر لا يلغي أن هناك أقبالاً و أن كان متدنياً على تعليم اللغة العربية لاسيما بين الأشخاص الذين ينوون أستكمال تعليمهم في جامعة الأزهر أو في السعودية وسوريا ، أو في دول الجوار كأندونيسيا وماليزيا حيث تحظى اللغة العربية بحيز أكبر من الأهتمام [12] .

3. السياسات الحكومية : –

أ . التعايش السلمي : –

تم وضع أول دستور لسنغافورة في 3 /5 / 1959 ، وعقب الاستقلال وفي الدورة الأولى لأول برلمان منتخب ، في 22 / 12 / 1965 ، تم التأكيد على الأسس العامة وهي " إن سنغافورة دولة متعددة الأعراق وهذا ما يجب مراعاته عند وضع السياسات الحكومية . وان جميع المواطنين سواسية أمام القانون بغض النظر عن العرق واللغة والدين ... والمساواة التامة بين المواطنين ، بغض النظر عن تعدادهم ، وانه يجب إن يراعي ذلك من قبل اللجنة الدستورية التي يجري تشكيلها ... "

وفي كانون الثاني 1966 ، شرعت اللجنة الدستورية بدراسة الإطار التشريعي للجمهورية. وقدمت توصياتها ، والتي أكدت على ضمان الحريات الأساسية ، ووفقاً لما يأتي :–

- **حماية الحياة والحرية الشخصية .**
- **حظر الرق والعمل القسري .**
- **حماية ضد القوانين الجنائية بأثر رجعي والمحاكمات المتكررة .**
- **المساواة أمام القانون .**
- **حظر الأبعاد وحرية التنقل .**
- **حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات .**
- **حرية العبادة**
- **الحق في التعليم .**

وفي عام 1970 ، تم تأسيس المجلس الرئاسي لحقوق الأقليات ، ويتولى تدقيق القوانين لمنع التمييز ، وأدخلت تعديلات عدة في أعوام 1980، 1988 ، 1990 –1991 ، لضمان تمثيل جميع الأعراق والطوائف، وفي آب 1992 عدل الدستور لمنح صلاحيات أوسع للمجلس الرئاسي لحل النزاعات الدينية ، وهو يضم كافة زعماء الجماعات الدينية في سنغافورة[13].

سعت السلطات الى الحفاظ على حالة الأنسجام التي تعيشها جميع المكونات ، و شمل ذلك التصدي لاية مستجدات قد تخل بلحمة هذا النسيج المترابط ، وعقب أحداث 11 / 9 / 2001 ظهر هناك مايعرف " بالاسلاموفوبيا" ، و انتشرت ظاهرة معاداة المسلمين في مناطق كثيرة من العالم ، وعندما بدأت بعض وسائل الأعلام المحلية تتداول مفردات منقولة مثل " الأرهاب الأسلامي " تم التصدى لها بحزم ، وطلبت من النواب تشكيل لجان في الدوائر التي يمثلونها

تختص بالعلاقات بين الأعراق و العلاقات بين الأديان ، و تهدف تلك اللجان الى الالتقاء بالمواطنين واحتواء أي سوء تفاهم قد يحدث بينهم .

وهكذا لم يواجه المسلمون في سنغافورة أية صعوبات كالتي واجهتها الأقليات المسلمة في معظم دول العالم بخصوص " الاسلامفوبيا " وتشويه صورة العرب والمسلمين ، ويعود ذلك الى عراقة الحضور العربي و الأسلامي في سنغافورة ولكونهم مكوناً نشطاً من مكونات المجتمع .

لم يقتصر دور السلطات على هذا الجانب بل تعداه الى وضع نظام عام للآسكان ، يقوم على سياسة " الأسكان الشعبي " التي تهدف الى دمج الأثنيات والأديان المختلفة التي تعيش في البلاد ، وطبقاً لتلك السياسة يعيش الملايو والصينيون والهنود في نفس المناطق السكنية ، وبالتالي يتعرف الناس على بعضهم البعض ، بينما يمارس كل منهم أسلوب حياته الخاص[14] .

لم يكن هناك تأثير يذكر للطابع العلماني للدولة على المسلمين وبخاصة أن الدولة سعت لاحترام حقوق وهوية جميع المكونات .وفي هذا الإطار قدمت تسهيلات وأراضي بأسعار مناسبة لبناء المساجد حتى بلغت 68مسجدا جديدا بعد أن كانت 21 فقط خلال الفترة الاستعمارية.بل ووصلت الامتيازات مداها باستثناء المسلمين من قرار حكومي بحظر بناء دور العبادة بعد عام 1999 وإعطائهم الفرصة لبناء مساجدهم حتى عام2030[15].

أسهمت سياسة التسامح والانفتاح في رفد الاقتصاد السنغافوري بموارد إضافية ،تمثلت في استقطاب المؤسسات المالية الإسلامية،ساعدها في ذلك انفتاحها الاقتصادي وقربها من ماليزيا المركز الرئيسي لهذه الصناعة في العالم.

ونظرا لما تقدم قرر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في اجتماعه السنوي المنعقد في عمان بتاريخ 2008/4/3 إن تستضيف سنغافورة الاجتماع القادم والمقرر له في شهر أيار 2009 ،وهو ما يؤكد دور البلاد كمركز مالي عالمي ؛ويأتي في خضم حالة النمو السريع لهذا القطاع الذي يبلغ إجمالي تعاملاته حوالي 750 مليار دولار وبنسبة نمو سنوي تقارب ال20%.

ومن جانبها سعت الحكومة لإيجاد بيئة تشريعية مناسبة لهذه المؤسسات ،كما وأقرت بوجود نقص في الكفاءات المحلية وشرعت بالتعاون مع جهات أخرى في إنشاء المعاهد والمراكز التدريبية وهو ماسيوفر فرص عمل إضافية لمسلمي سنغافورة ،ذلك إن الخدمات المالية الإسلامية تشمل نواحي جمة منها التكافل والتمويل وإدارة الأصول والثروات وغيرها[16].

ب . المجلس الديني الأسلامي السنغافوري (Muis) : -

حافظ المسلمون على هويتهم الإسلامية ،وتمسكوا بأهداب الإسلام الحنيف؛ فلم تستوعبهم الأيدلوجيات الأخرى،وقد أقام التجار العرب والمسلمون الكثير من المساجد والمستشفيات والمدارس والمراكز الاجتماعية .ومازالت الكثير منها قائمة إلى الآن . فمن أقدم مساجد سنغافورة ،مسجد "ملقا" الذي انشأ عام 1830 .ومن اكبر المساجد مسجد "السلطان" ومسجد "المهاجرين"[17].

ويعد المجلس الديني الإسلامي أعلى سلطة دينية أسلامية في الدولة ، وقد أنشيء في عام 1968 من قبل الحكومة لاسداء المشورة لها بشأن المسائل الأسلامية ، و تنسيق برامج التنمية الأسرية التي تقدمها الحكومة ، وتنظيم الحج وتقديم المساعدات للأسر المسلمة المحتاجة .

ونظراً للطبيعة العلمانية للدولة فأنها لاتقدم أموالاً للمجلس ، إلا أنها أقرت مجموعة من السياسات يتم بموجبها أستقطاع مبالغ مالية من رواتب الموظفين المسلمين ،وهي كمايلي :

2 دولار ممن يحصلون على راتب 1000 دولار أو أقل ؛ 3 دولار ممن يحصلون على ما يتراوح 1000 دولار و3000 ؛ 5 دولار ممن يحصلون على 3000 دولار فأكثر.

يبلغ عدد المساجد في سنغافورة 155 مسجداً ، كما توجد هنالك العديد من المحاكم الشرعية التي تتولى النظر في مسائل الأحوال الشخصية و المواريث .حيث يرفض المسلمون أن تحكمهم أية قوانين تخالف الشريعة .وقد رصد المسلمون العديد من أملاكهم وأموالهم في هيئة أوقاف إسلامية للصرف منها على الحفاظ على تراثهم الإسلامي المتمثل في المساجد . حيث تم صيانة وترميم 12 مسجدا اثرياً في سنغافورة .

وقد ساهم المجلس الإسلامي العالمي للمساجد التابع لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في ترميم 3 مساجد منها.كما ويحرص مسلمي سنغافورة على إيجاد صلات مع مؤسسات إسلامية معروفة مثل الأزهر الشريف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر ورابطة العالم الإسلامي ولكن هذه الصلات لم توفق في فتح فروع لهذه المؤسسات حيث مازال مسلمي سنغافورة يعتمدون على أنفسهم في تنمية وعيهم والارتباط بالإسلام ودعم مؤسساتهم المحلية ويساعدهم في ذلك الأوضاع الاقتصادية المستقرة في سنغافورة بعكس العديد من دول العالم الإسلامي التي تحتاج لدعم من المؤسسات الإسلامية العالمية[18].

يضاف إلى ذلك دور منظمة المؤتمر الإسلامي ودول الخليج العربي وتأثيرها في نشر الإسلام وتدعيم إركانه عبر الأنشطة التجارية والاستثمارية والدعم المادي والمعنوي للعرب والمسلمين في سنغافورة ودول جنوب شرق آسيا المسلمة أيضاً .

كما تشهد سنغافورة أنتعاشاً في مؤسسات الدعوة و تعليم اللغة العربية ، حيث حرصت هذه المؤسسات على نشر الثقافة الأسلامية الصحيحة ، وتبع ذلك تنشيط حركة الترجمة ، فتم ترجمة معاني القرآن الكريم الى اللغتيين الماليزية و الجاوية، و ترجمة الأحاديث النبوية الشريفة الى اللغتيين الأنكليزية والتاميلية .

ومن أشهر هذه الجمعيات (جمعية الدعوة الأسلامية) التي تأسست عام 1933 و قامت بأنشاء كلية أسلامية في سنغافورة ، وهناك جمعية (الشباب المسلم) و (الجمعية المحمدية) وغيرها ، ويتولى المجلس الأسلامي الأعلى التنسيق بينها [19] .

الخارطة رقم (1) سنغافورة

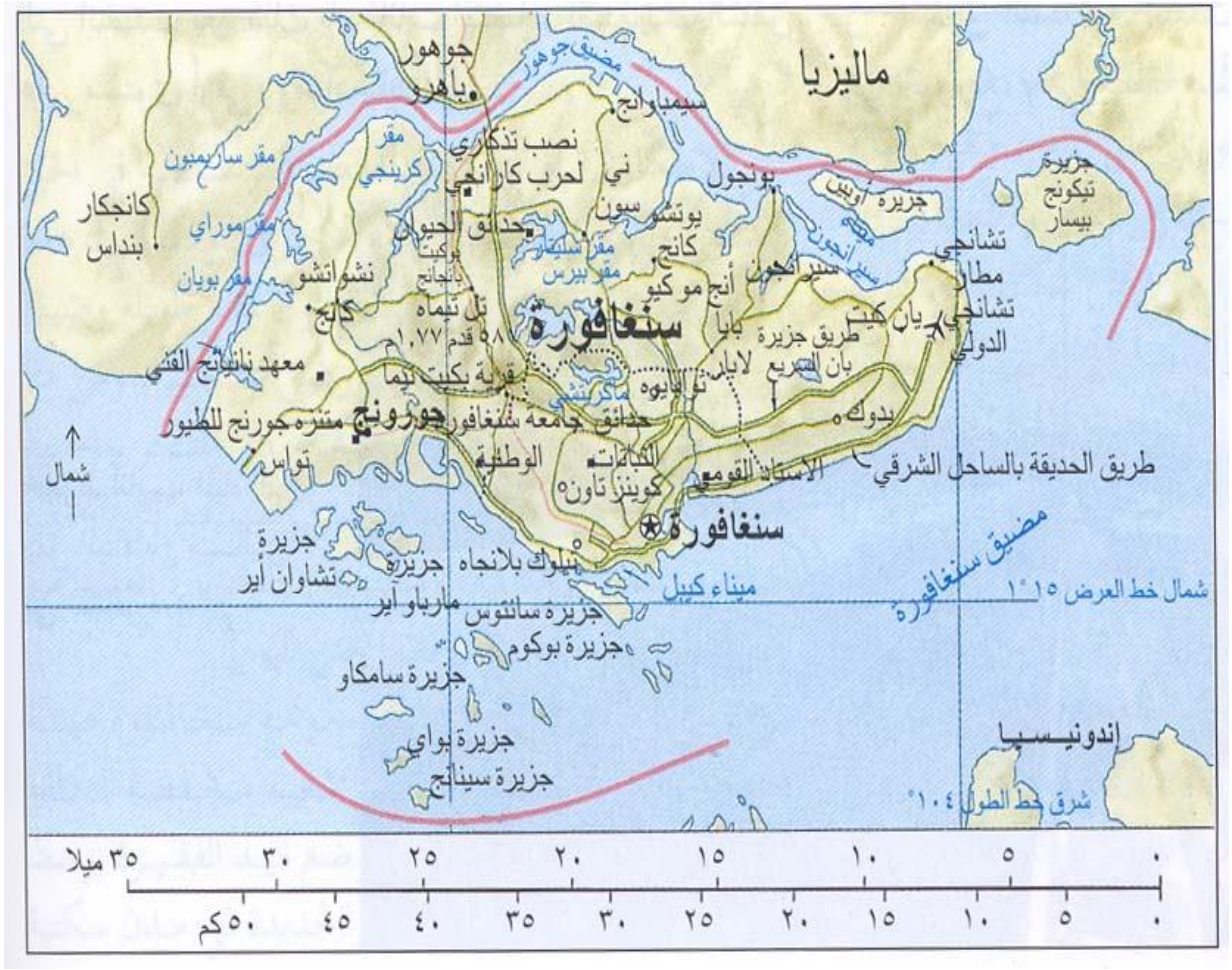

الخاتمة.

تشكل ظاهرة التنوع الأثني – الديني إحدى سمات المجتمعات البشرية ؛فمن بين 192 دولة (تتوفرإحصائياتها) توجدهنالك12منها فقط تخلو من هذه السمة،ومثال ذلك(اليابان والكوريتان).

وفي الطرف المقابل عانت الكثير من الدول ،والتي تنتمي في معظمها إلى "العالم الثالث" من مشاكل وصعوبات جمة في هذا الصدد اتخذ بعضها صفة الحرب الأهلية،ولعل من نافلة القول أن نذكر إن مرد ذلك يعود لأسباب داخلية (سياسية – اقتصادية) في مجملها ،أو لعوامل خارجية،أو للاثنين معا وهو الأعم الأغلب ،إلا انه وفي العموم وجدت هذه المشكلة لدى المجتمعات الأقل تطورا والتي تعاني من مركزية السلطة أو هشاشتها.

وعقب احداث2001/9/11 واجه العرب والمسلمون تحديات صعبة لم تسلم منها معظم البلدان التي استقروا فيها، إلا انه توجد بعض الاستثناءات لذلك ومنها سنغافورة.

وفي واقع الأمر أن سنغافورة تستحق أن تدرس ملياً ،فهي بلد حديث التكوين يتألف من المهاجرين،وطبيعة مجتمعه تعكس فسيفساء أثنية – دينية ،كما ويعاني من صغر المساحة ومشكلة الاكتظاظ السكاني ، ويكاد يخلو من الموارد الطبيعية ،لكنه نجح في تحقيق نهضة اقتصادية جعلت معدل الدخل الفردي يتفوق على نظيره في الولايات المتحدة؛ فماهي ياترى الأسباب التي تقف خلف ذلك؟.

لقد سعت سنغافورة عقب الاستقلال عام1965 إلى سن قوانين تسمح بتدخل السلطات في كافة مفردات الحياة اليومية تقريباً بما يضمن للمواطنين ممارسة حرياتهم الأساسية وفقا للدستور ، وقد تبدو هاتين المفردتين متناقضتين ولكنهما تشكلان جوهر النهضة السنغافورية. وقد كان من جملة المستفيدين العرب والمسلمون الذين يشكلون7/1 السكان، وهي نسبة مرتفعة للغاية ،وتزيد على نسبتهم في بعض الدول الأوروبية والتي يجري التركيز على قضايا العرب والمسلمين فيها باستمرار مثل (فرنسا والمملكة المتحدة).

أسهم العرب والمسلمون في تطور سنغافورة، بل أن وجودهم فيها رافق تأسيس المستعمرة عام 1819 ،إذ سجل وجود 15 عربيا في أول إحصاء يعود للعام 1824، وربما يكون العدد ضئيلا ؛ لكن أهميته تكمن في إنهم كانوا من كبار التجار وهو ما يفسر سعي رافلز لاستقطابهم، الأمر الذي جعل مساهمتهم فعالة في الاقتصاد الناشي للدولة المدينة. وهو ماأسهم في سرعة اندماجهم في المجتمع السنغافوري الحديث التكوين والذي شكل مبدأ "التعايش السلمي" معلمه الأساسي ، وهو ماحرصت الحكومات المتعاقبة على توفيره لأن الاستقرار الداخلي يشكل الشرط الرئيسي للبيئة المثالية لاستقطاب الاستثمارات الخارجية.

قائمة المصادر.

1. د. حسن سيد احمد أبو العينين ، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي ، ج1 ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1974 ، ص.344
2. تقع جزيرة سنغافورة في المحيط الهندي عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو ، ما بين دائرتي عرض 1.09 و1.29 جنوباً وخطي طول 103 و109 شرقاً ، وتبلغ مساحتها 682.3كم^2 ، وتتكون من الجزيرة الرئيسية (604.2 كم^2) ، ويضاف إليها 63 من الجزر الصغيرة القريبة من الساحل البالغ طوله 193 كم .ويفصلها عن ماليزيا مضيق جوهور الضيق (0.75ميل) ، في حين تبلغ المسافة بين عاصمتي البلدين 300كم .تعود فكرة السيطرة على سنغافورة إلى السرستامفورد رافلز (1781–1826) الذي نجح في عام 1819بإقناع شركة الهند الشرقية باتخاذ سنغافورة كمحطة تجارية إدراكا منه لأهمية موقعها الاستراتيجي.و سيطر عليها البريطانيون حتى الاستقلال في 1965/8/9.في حين هيمن على السلطة حزب العمل الشعبي الذي أسسه لي كوان يو(1923/9/16 –؟) في 1954/9/21 ،وشغل منصب رئيس الوزراء للمدة(1959/6/3 –1990/11/28).في حين تولى ابنه الأكبر المنصب بتاريخ2004/8/12. www.en.wikipedia .للتفاصيل ينظر: د. عبد الرزاق مطلك الفهد ، جنوب شرق آسيا (الحركة الوطنية والتدخل الأمريكي) ، بغداد ، 2008 ، ص104–139.
3. عبد الحكيم احمين ،الهجرة إشكاليات وتحديات،www.aljazeera.org
4. www.countrystudies .us/ sinqapore(translate.google)
5. www.unesco.org
6. http://encarta.msn.com
7. www.singapore election.com(translate-google)
8. www.intute.ac.uk (translate.google)
9. www.focussingapore.com(translate.google) . وللتفاصيل ينظر: www.singstat.gov.sg/papers/people
10. محمود بيومي ، الإسلام في سنغافورة ، www.al-mahmoud.net
11. عبد الرحمن إياس ، العرب في سنغافورة ،جريدة الحياة 2007/10/5 ، www.daralhayat.com
12. www.SHAREAH.NET
13. www.a2o.com.sg
14. مسلمو سنغافورة والاندماج في المجتمع.www.almotamar.net
15. www.SHAREAH.NET
16. http://Islamic banking.blogsom.com
17. www.islamway.com
18. www.sigapore.alloexpat.com (translate.google)
19. محمود بيومي ، المصدر السابق.